Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (4), Issue (12): 30 Oct 2020
P: 133 - 155
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (4)، العدد (12): 30 أكتوبر 2020 م
ص: 133 - 155

The effect of SAMA control on the financial performance of Saudi banks from the perspective of workers in general supervision of banks

Amal mohammed alshareff
Public Security || Police Directorate || KSA

Abstract: The study aimed to identify the impact (influence) of SAMA's control on the financial performance of Saudi banks from the perspective (viewpoint) of the employees responsible for bank's general control. The study adopted the analytical descriptive approach. The questionnaire was used as a data collection tool applied to a random sample composed of (120) employees. The study concluded several findings, the most important of which is impact of control through the regulations and instructions in the Saudi banks on financial performance. There is also an effect of control through the inspections in the Saudi banks on financial performance, in addition to the effect of control through data and periodic statements in Saudi banks on financial performance.

The study recommended several recommendations, the most important of which is the need to continue banking reforms to keep up with the current global developments witnessed by all banks in the Kingdom, in addition to the need to provide adequate systems and means to assess and measure the various risks encountered by banks and increase attention to prepare and organize courses and training programs in the field of control.

Keywords: public oversight, financial performance, SAMA.

أثر رقابة مؤسسة النقد في الأداء المالي للبنوك السعودية من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك (دراسة وصفية تحليلية)

أمل محمد الشريف
الأمن العام || مديرية الشرطة || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر رقابة مؤسسة النقد في الأداء المالي في البنوك السعودية من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات طبقت على عينة عشوائية مكونة من (120) موظفاً. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها يوجد أثر للرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية على الأداء المالي، كما يوجد أثر للرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية على الأداء المالي، بالإضافة إلى وجود أثر للرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية على الأداء المالي. وقد أوصت الدراسة بمواصلة الاصلاحات المصرفية لمواكبة التطورات العالمية المعاصرة التي تشهدها جميع البنوك في المملكة، بالإضافة إلى ضرورة توفير النظم والوسائل الكافية لتقدير وقياس مختلف المخاطر التي تصادفها البنوك وزيادة الاهتمام بإعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية في مجال الرقابة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة العامة، الأداء المالي، مؤسسة النقد السعودي.

المقدمة:

يعتبر نظام الرقابة إحدى المقومات المهمة للنهوض بالبنوك والوصول إلى ما تطمح اليه تلك البنوك خاصةً في ظل بعض التحديات والمشكلات المتمثلة في سوء الإدارة وحدوث بعض التجاوزات سواء كانت مالية أو إدارية وتلاعب في المعلومات والبيانات لتحقيق مكسب معين وهو ما يعتبر خروج عن المخطط له واعطاء معلومات مضللة للإدارة العليا التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات المالية، وكذلك ضعف التشريعات الرقابية التي تساهم في استغلال السلطة لخدمة أهداف شخصية، وأن وتيرة تلك الأعمال تكون كبيرة نتيجة السيطرة الفردية على عملية اتخاذ القرارات.

يحتل تقييم الأداء المالي للبنوك أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية، نظراً لندرة الموارد الاقتصادية والمالية مقارنة بالاحتياجات الكبيرة لها. لهذا يعتبر من أهم التحديات التي يواجها مدراء البنوك هو كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام، ويتجلى هدف تحليل وتقييم الأداء المالي للشركات والمؤسسات المختلفة في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط البنوك للوقوف على نقاط القوة والضعف فيها. (التميمي، وقدومي، 2012: 2)

كذلك ان تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة تعمل في القطاع المصرفي يعتبر مهم جداً لأنه يساعد الإدارة في ترشيد خططها وسياستها وقراراتها، فضلاً عن معرفة مواقع القوة فيها والتأكيد عليها لتعزيزها، ومعرفة مواطن الضعف والانحراف فيها للعمل على تلافيها والتخلص منها أو العمل على تقليصها، وكل ذلك سيساهم في تحسين مستوى أداء البنك ويعزز من قدرته التنافسية. (عقل، 2011: 19).

مشكلة الدراسة:

تعتبر الرقابة المصرفية التي تمارسها البنوك المركزية ضروه تفرض نفسها لما لها من مسؤولية مباشرة وغير مباشرة في الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف من أجل خلق جهاز صرفي سليم ومعافى وقوي ليحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين. (الامام والشمري، 2011: 355) وتقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بأعمال البنك المركزي والمتمثل بتنظيم الأوضاع المالية والنقدية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.(العجاجي، 2017: 115) وتأتي هذه الدراسة لسد النقص الحاصل في الدراسات والأبحاث المتعلقة برقابة مؤسسة النقد على البنوك العاملة في المملكة وقياس أثرها على الأداء المالي، فالجرد الذي قامت به الباحثة للدوريات المتخصصة في مجال إدارة الأعمال والعلوم المالية والمصرفية، تشير إلى قلة البحوث المنشورة في هذا الموضوع بالرغم من أهميته الكبيرة بعد أن أصبحت البنوك تتحمل المسؤولية الاجتماعية للمساهمة في عملية التنمية بشكل فعال.،

أسئلة الدراسة

وعليه تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر رقابة مؤسسة النقد في الأداء المالي للبنوك السعودية من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل تؤثر الرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية في الأداء المالي من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك؟

2- هل تؤثر الرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية في الأداء المالي من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك؟

3- هل تؤثر الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية في الأداء المالي من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك؟

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يوجد أثر للرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية في الأداء المالي من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك.
- **الفرضية الثانية:** يوجد أثر للرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية في الأداء المالي من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك.
- **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر للرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية في الأداء المالي من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على أثر الرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية في الأداء المالي من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك.
2. بيان أثر الرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية في الأداء المالي من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك.
3. الكشف عن أثر الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية في الأداء المالي من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك.

أهمية الدراسة:

1. تبحث في موضوع يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالمنافع والمزايا التي يمكن أن توفرها الرقابة من قبل مؤسسة النقد من خلال تقديم التوجيهات السليمة التي قد تساهم بارتقاء الأداء المالي للبنوك العاملة في المملكة.
2. تحدد هذه الدراسة الآثار المترتبة على رقابة مؤسسة النقد، مما يتيح إمكانية الاسترشاد بها من قبل جميع البنوك العاملة في المملكة.
3. يمكن أن تفتح نتائج هذه الدراسة المجال أمام مؤسسة النقد لإعادة النظر في نظم الرقابة المصرفية المعمول بها انطلاقاً من مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة، والعمل على سد الفجوات في النظام المصرفي، وبالتالي الوصول النظام مصرفي سليم ومعافى خالي من أية تشوهات، أو أوهان، وقادر على حماية نفسه من الأزمات التي تشهدها النظم المصرفية الضعيفة.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: العاملين في الرقابة العامة على البنوك.
- الحدود الزمانية: خلال الفصل الأول للعام الدراسي 2019/2018م.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

وظائف البنوك المركزية:

نظرا لتعدد الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية الا أن وظيفة الرقابة المالية تعد من اهم الوظائف التي تمارسها البنوك المركزية حيث تحرص السلطات النقدية على وضع نظم للرقابة والإشراف المصرفي بهدف ضمان استقرار وسلامة النظام المصرفي فيها وضمان كفاءته بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات البيئية المتطورة والمتجددة.

وللبنك المركزي وظائف متعددة تنصب في النهاية لكفالة عدم حدوث اضطراب اقتصادي أو سوء توازن في البلاد الذي قد ينجم عن العمليات المالية والدولية. (الصالحي، 2012: 237)

تقوم البنوك المركزية بنفس المهام التي تؤديها البنوك التجارية في تعاملها مع الافراد والمؤسسات فمثلاً يقوم البنك التجاري بمنح القروض والاحتفاظ بودائع الافراد كذلك يقوم البنك المركزي بمنح القروض للبنوك ولكن عند الحاجة في أثناء الازمات (اسماعيل، 2013: 288)

ويمارس البنك المركزي العديد من الوظائف والمهام والأدوار التي تعددت وتنوعت في طبيعتها تبعا للظروف البيئية المحيطة وتبعاً لأهداف البنوك المركزية، إلا أن من أهم الوظائف الحالية التي تمارسها هذه البنوك هي وظيفة الرقابة المالية التي ازدادت أهميتها تبعاً للمتغيرات الدولية المحيطة والظروف البيئية ذات درجة المخاطرة المتزايدة والتي أعطت لهذه الوظيفة بعداً محلياً ودولياً وازداد التفكير في مؤشراتها ومعاييرها بهدف أيجاد تقييم لكفاءة أداء المصارف وتجنيب القطاع المصرفي الأزمات والمشاكل المالية. (الامام والشمري، 2011: 358)

وقد يلجأ البنك المركزي إلى تحديد أسعار فائدة مختلفة للقروض التي يمنحها للبنوك التجارية، وذلك أنه من المعلوم أن البنوك التجارية قد تلجأ إلى البنك المركزي في طلب القروض، وفي هذه الحالة قد يحدد البنك المركزي أسعاراً مختلفة حسب المدة وموضوع القرض والغرض الذي يستخدم منه القرض. (عمر، 2013: 177)

وسوف نتطرق لعدد من الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية تتمثل فيما يلي: (حدة، 2012: 124)

1. **البنك المركزي هو بنك الاصدار:**

الاصدار النقدي هو العملية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد ككل (حكومة، مؤسسة، أفراد) ويتجسد ذلك مادياً وفنياً في طبع النقد أو ما يسمى " بورق البنكنوت " ووضعها في التداول.

2. **البنك المركزي بنك الحكومة:**

لا تقف سلطات البنك المركزي عند حدوث احتكار عملية الإصدار، بل يقوم البنك المركزي بدور بنك الحكومة. ولا يعني كونه بنك الحكومة أنه مملوكاً ملكية عامة، إذ يقوم البنك المركزي بهذا الدور حتى في تلك الدول التي يكون فيها البنك ملكية خاصة، كما يعتبر البنك المركزي أداة الحكومة في تنفيذ سياستها النقدية، كما أن علاقة البنك المركزي بالحكومة علاقة وثيقة جداً في كافة بلدان العالم.

البنك المركزي بنك البنوك:

يقوم البنك المركزي بوظيفة بنك البنوك، حيث تتعامل معه البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة، فهو البنك الذي تحتفظ فيه البنوك التجارية بودائعها، كما أنه البنك الذي تلجأ إليه البنوك التجارية لإقراضها عند اللزوم، وبهذه الصفة يقوم البنك المركزي بوظيفة أن تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي بجزء من أرصدتها النقدية السائلة، وهذا يتم تحديده عن طريق العرف أو عن طريق القانون، واجبار البنوك

التجارية على الاحتفاظ بهذه النسبة يرجع إلى تحقيق غرضين، الأول هو ضمان تحقيق سيولة البنوك التجارية وحمايتها في مواجهة الظروف الطارئة، والثاني أن هذه النسبة أصبحت من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق رقابة على الائتمان.

ويقوم البنك المركزي بدور المقرض الأخير، وهي تعتبر الوظيفة الاساسية وهي السيطرة على حالة الائتمان وتنظيمه والمحافظة على قيمة النقد، فقد تعم السوق حالة مفاجئة من زيادة الطلب على النقود لا تستطيع البنوك التجارية أن تستجيب لها، فتلجأ إلى البنك المركزي لتقترض منه ما يكفي لمواجهة هذا الطلب الاستثنائي كما أن البنوك التجارية قد تضطر أيضاً إلى الاقتراض من البنك المركزي فيقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية لديه. (عمر، 2013: 179)

3. البنك المركزي هو المشرف على شؤون الائتمان:

من أسباب قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الاقتصاد، فالبنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان (خلق نقود الودائع) وهي بهذا تؤثر في عرض النقود مما يكون له آثار مباشرة أو غير مباشرة على سير النشاط الاقتصادي. (حدة، 2012: 126)

مفهوم الرقابة على أنشطة البنوك:

للرقابة على أنشطة البنوك مفهوم واسع ودلالات عديدة حيث لم يتمكن الباحثين من تحديد تعريف جامع لجميع ما تشمله الرقابة على كافة عناصر المجال المصرفي. حيث تعرف الرقابة على أنشطة البنوك بأنها الرقابة التي تتم من خلال طرق تحليل البيانات والمعلومات والاحصاءات المنتظمة الصادرة عن المصارف حيث توضح للبنوك المركزية وجود اختلالات وتجاوزات لدى مصرف ما، فإنها تناقش هذه الموضوعات مع القائمين على هذا المصرف وتحثهم على تصحيح هذه التجاوزات. (الامام والشمري، 2011: 359)

وقد تم تعريفها بأنها عملة الكشف عن الانحرافات أياً كان موقعها سواء في ذلك الانحرافات عما يجب إنجازه أو الانحرافات عن الإجراءات، ومواجهتها بالأسلوب الملائم حتى لا تظهر مرة أخرى. (الربعي، 2016: 124)

ويمكن تعريف الرقابة على أنشطة البنك بأنها الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على البنوك المرخصة، حيث يقوم البنك المركزي بالتأكد من مدى تحقق الاهداف المرسومة ومعرفة المعوقات التي تمنع تحقق هذه الاهداف والعمل على معالجتها، وتتم المراقبة على كافة أنشطة البنك المالية من حسابات وبيانات واحصائيات بهدف كشف التجاوزات التي قد تسبب مخاطر للبنك.

اهداف الرقابة على أنشطة البنوك:

تتمثل أهداف الرقابة المصرفية فيما يلي: (العيادي، 2016: 246)

1. حماية أموال الودائع:

إن حماية أموال الودائع أمر لازم التحقيق، حيث أنه يعتبر حفظ للمال، لأن المال الذي يديره البنك سواء أكان يخص المودعين أو المساهمين يجب أن يكون محل للحماية والحفظ، كما أن الأموال المقدمة بغرض الاستثمار فإنها تشارك في الربح والخسارة، وبالتالي فإن هذه الأموال معرضة لمخاطر نقصان الأصل عند حدوث الخسارة.

2. ضبط التوسع النقدي والائتماني:

يتوافر للبنوك التجارية عناصر عددية تشكل في مجموعها حدود القدرة المتاحة لها على اشتقاق الودائع والتوسع النقدي الائتماني، هذه العناصر هي:

أ- حجم الودائع الجارية ونوعية المتعاملين فيها.

ب- نسبة الاحتياط النقدية التي تلزم البنوك بالاحتفاظ بها.
ج- نسبة الاحتياجات النقدية الاضافية التي تحتفظ بها البنوك ودرجة سيولة أصوله.
د- نسبة التسرب في الائتمان الممنوح إلى التداول خارج البنوك.
هـ- حجم ووزن الحسابات غير الجارية إلى مجموع الودائع بالجهاز المصرفي.

وحيث ترى الباحثة أن حماية الأموال الخاصة بالمودعين تعزز من ثقة العملاء وتعزيز الاستثمارات لدى البنوك مما يودي إلى زيادة العوائد والارباح.

مفهوم الأداء المالي:

إن مفهوم الأداء المالي ليس جديداً على ساحة الأدبيات المالية والإدارية لارتباطه الوثيق بالرقابة، ولقد سعت العديد من المنظمات قديماً وحديثاً إلى تحقيق أهدافها المتمثلة بالكفاءة والفاعلية التي تمت صياغتها لديمومة المنظمة واستمراريتها في ظل ظروف وتحديات حرجة للغاية كازدياد حدة المنافسة باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات فضلاً عن البحث عن أساليب جديدة ومعاصرة تنسجم، والتطورات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية كانتشار ظاهرة العولمة وغيرها من المفاهيم الإدارية الحديثة (طالب، 2013: 33)

يعرف الأداء المالي بأنه تعبير عن كيفية توظيف المنظمة لمواردها المتاحة وفقاً لمعايير محددة وبطريقة متوازية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة قصيرة وطويلة الأجل وذلك للاستمرار. (بن ساسي، 2011: 65) ويمكن تعريف الأداء المالي بأنه أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه المنظمة الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المنظمة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها، وأنه أداة لتدارك الثغرات والمشاكل. (الخطيب، 2012: 45)

أما (طالب، 2013: 67) فيرى أن الأداء المالي هو وصف لوضع الشركة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجود، المطلوبات وصافي الثروة. وهناك من عرفه بأنه رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلاً من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية (الأطرش، 2016: 25).

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف الأداء المالي في البنوك بأنه المؤشرات والأدوات المالية التي توصف وضع البنك الحالي من ربحية وسيولة ومديونية ونشاط وتخطي للمخاطر، ويمثل الركيزة الأساسية لتوضيح تحقيق البنك للأهداف المنشودة.

النسب المالية لقياس الأداء المالي:

تعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك، إذ أن هذه المؤشرات تمكّن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك وتوسعها، مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك، ويندرج ضمن مؤشرات الربحية في البنوك أنواع عدة هي: (فهد، 2009: 58)

أ- نسبة هامش الربح: نسبة هامش الربح = (هامش الربح/إجمالي الموجودات): إذ أن هامش الربح = الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة

وتقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك، وبالعكس.

ب- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات

نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات = (صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الإيرادات) تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات.

ج- معدل العائد على الودائع :

معدل العائد على الودائع = (صافي الأرباح بعد الضرائب/إجمالي الودائع)

يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للبنك بهدف الضرائب.

د- معدل العائد على الموارد:

معدل العائد على الموارد= (صافي الأرباح بعد الضرائب/[إجمالي الودائع+ حق الملكية])

إن هذا المعدل يبين نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء أكانت ذاتية أم خارجية، من صافي الربح المتحقق، وبذلك فان هذا المعدل يبين كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له.

هـ- معدل العائد على حق الملكية :

معدل العائد على حق الملكية = (صاف الأرباح بعد الضرائب/حق الملكية)

يعد هذا المعدلان أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، ويعمل البنك دائما على زيادته بما يتناسب مع حجم الأخطار التي يتحملها مساهمو البنك، ويوضح هذا المعدلان تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح (العائد) التي حققها البنك.

و- معدل العائد على إجمالي الموجودات:

معدل العائد على إجمالي الموجودات = (صافي الأرباح بعد الضرائب/إجمالي الموجودات):

يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة فالأصول الإيرادية.

أثر رقابة مؤسسة النقد (البنوك المركزية) في الأداء المالي:

تقوم مؤسسة النقد السعودي بالمراقبة على الجهاز المصرفي ككل، وذلك للتوفيق بين مصالح البنك المتمثلة في تحقيق الربح ومصالح عملائه المتمثلة في حماية أموال المودعين والمستثمرين، وحماية أموال المساهمين في البنوك.

ويتمثل أثر رقابة مؤسسة النقد على أعمال البنوك فيما يلي: (عيد، د.ت: 13)

1. **المحافظة على سيولة الأموال لدى البنوك:** حيث يكون هناك ضمان قدرة البنوك على الوفاء بديونها وتثبيت السيولة حتى تساعدهم في تحقيق التوازن النقدي في المملكة.
2. **حظر بعض الأعمال على البنوك:** ليتسنى مراقبة أعمال البنوك مراقبة فعالة ولضمان أموال المودعين من مخاطر المضاربات الاستثمارية المختلفة يتم حظر بعض الأعمال على البنك.
3. **مراقبة حجم الائتمان:** حيث تقوم مؤسسة النقد بمراقبة حجم الائتمان في البنوك والحد من حجم الائتمان عن طريق تحديد نسب معينة من حجم القروض لا يمكن للبنك أن يتعداها.

ثانياً- الدراسات السابقة:

- **دراسة نور والبستنجي (2013):** هدفت الدراسة إلى قياس مدى استجابة مؤشرات المتانة المالية وتطبيقها على أعمال البنوك العاملة في الأردن وحسب السياسات التي اتخذها البنك المركزي الأردني عند حدوث الأزمة المالية

العالمية في سبيل توافر جهاز مصرفي سليم. انتهجت الدراسة المنهج القياسي وذلك بإجراء تحليل الانحدار الخطي للأعوام(2001-2011م). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن الأزمة المالية العالمية رفعت كلاً من نسبة الديون غير العاملة، نسبة السيولة القانونية ونسبة كفاية رأس المال. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: على البنك المركزي الأردني تشديد الرقابة المصرفية على البنوك التجارية وخاصة في مجالات التعامل في الاستثمارات الأجنبية وذلك لتجنيب البنوك أي آثار سلبية قد تنتقل من الخارج، زيادة الحوافز التي يقدمها البنك المركزي من اجل الاندماج في بنوك كبيرة، تناولت الدراسة أعلاه دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن، وذلك بدراسة الإجراءات التي قام بها البنك المركزي الاردني من اجل مواءمة أسعار الفائدة للإقراض والاقتراض، فالدراسة أعلاه ركزت على إجراء التعديلات على أسعار الفائدة للإقراض والاقتراض وأثره في تخفيف تداعيات الأزمة المالية العالمية من خلال مؤشرات السلامة المالية المتمثلة في نسبة الديون المتعثرة، نسبة العائد على الأصول، نسبة السيولة القانونية، ونسبة كفاية رأس المال، وذلك من خلال إجراءات آنية تتعلق بمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية 2008م.

- **دراسة العازمي، (2012):** هدفت الدراسة إلى التعرف على إجراءات البنك المركزي الكويتي في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان الناجم عن الأزمة المالية العالمية، وقام الباحث باختيار عينة طبقية من موظفي الائتمان من بنك الكويت الوطني والبنك التجاري والكويتي وقد بلغ عدد أفراد العينة 76 فرداً بنسبة 60% وتم تحليلها باستخدام برنامج الرزمة الاحصائية SPSS، وتم عمل مقابلات مع أفراد الدراسة من خلال مجموعة من الأسئلة المغلقة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية كتعديل تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية، وتعديل تعليمات السيولة النقدية القانونية على تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة للبنك المركزي الكويتي كتخفيض سعر اعادة الخصم والتوقف عن اصدار شهادات الايداع وتخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على تشدد البنوك التجارية في منح الائتمان.

وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها أن يقوم البنك المركزي الكويتي بدراسة اسباب رفض البنوك التجارية الكويتية لطلبات التسهيلات المصرح بها من قبل تلك البنوك بهدف الوصول إلى نقاط الاتفاق لإيجاد حلول تكفل التخفيف من تشدد البنوك ف يمنح الائتمان.

- **دراسة قريط (2011):** هدفت الدراسة في الكشف عن أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي حيث يقوم البنك المركزي بالرقابة على الودائع والائتمان للحفاظ على حقوق المودعين والحفاظ على استقرار العملة الوطنية، ونظراً إلى أن المصارف الإسلامية تخضع لهذه الرقابة فإن هذا يؤثر فيها إيجابياً في بعض النواحي وسلبياً في نواحي أخرى؛ وذلك بسبب طبيعة ودائع هذه المصارف وخصوصيتها وأساليب تمويلها.

ومن خلال عرض حجم النشاطات الاستثمارية والتمويلية فيه، وتطبيق القوانين المفروضة عليه بوصفه مصرفاً خاصاً من جملة المصارف الخاصة، وأثر ذلك في بنك سورية الدولي الإسلامي، وفي ضوء ذلك يوصي الباحث بأن يستخدم المصرف المركزي أسلوباً رقابياً نوعياً خاصاً بالمصارف الإسلامية، واستغلال الاحتياطيات النقدية المودعة لدى المركزي عن طريق عقد اتفاقيات بين المصرفين لاستغلال هذه الأموال.

- **دراسة صيام (2011):** تمثلت مشكلة الدراسة في وجود مُعيقات في سبيل تفعيل الرقابة المصرفية وتعزيز من الأزمات المالية. هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الرقابة المصرفية وعلاقتها بالحوكمة، والوقوف على نقاط القوة والضعف في الرقابة المصرفية والحوكمة وتقديم المقترحات التي من شأنها زيادة فاعلية الرقابة المصرفية

والحوكمة. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أهمية الحوكمة في توفير رقابة مصرفية مُحكمة تساعد في إدارة المخاطر وتوزيع المسئوليات والصلاحيات. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة تقليل الاضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي، أهمية تدعيم استقلالية الجهات الرقابية للعمل بموضوعية بعيداً عن التأثيرات الجانبية، تفعيل دور مجالس الإدارة في تنشيط الحوكمة، إلزام المصارف بتطبيق نسب كفاية رأس المال والسيولة وتوزيع الأرباح وتصنيف القروض حسب جودتها مما ينسجم مع ما جاء في مقررات لجنة بازل، وتشديد الرقابة على الضمانات وكفايتها بالنظر إلى سلامة التسهيلات الممنوحة.

- **دراسة الشرفا(2010):** هدفت الدراسة إلى التعرف على فعالية الرقابة المصرفية التي تمارسها سلطة النقد الفلسطينية على المصارف الإسلامية في فلسطين والوقوف على نقاط الضعف في أنظمة الرقابة المصرفية، فعالية الأدوات والوسائل المستخدمة في الرقابة المصرفية، القوانين والتشريعات المتعلقة. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ضعف فعالية بعض معايير وأدوات الرقابة الكمية والنوعية لنظام الرقابة المصرفية لسلطة النقد الفلسطينية المستخدمة في الرقابة على المصارف الإسلامية.
- **دراسة (AdianaApatachioae, 2013):** هدفت الدراسة إلى تقديم وجهات النظر المختلفة التي تناولت دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والتحديات المستجدة التي تواجه البنوك المركزية في سبيل القيام بهذا الدور مع أهمية التأكيد على ضرورة توسيع مظلة مهام البنوك المركزية لتشمل المحافظة على الاستقرار المالي بجانب الأدوار التقليدية المتمثلة في وضع وإدارة السياسة النقدية والمحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار النقدي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الاستقرار المالي هو أحد الخصائص المهمة للنظام المالي، وأنه من المقبول أن تقوم البنوك المركزية بأدوار مهمة في المحافظة على الاستقرار المالي ويمكن لها الاستفادة من بعض الخصائص المهمة والتي ستساعدها في القيام بهذا الدور مثل قيامها بإدارة نظام المدفوعات، التنظيم والرقابة على الجهاز المصرفي وضمان الودائع ودور المقرض الأخير للمصارف.

تعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات أعلاه دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي بالإضافة إلى القيام بدورها التقليدي المتمثل في المحافظة على المستوى العام للأسعار وأهمية الاستفادة من إمكانيات البنوك المركزية المتمثلة في إدارة نظم المدفوعات والتنظيم والرقابة على الجهاز المصرفي ودور المقرض الأخير، تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات أعلاه في هذا الجانب المتعلق بأهمية التنظيم والرقابة في المحافظة على الاستقرار المالي بينما تختلف معها في البحث بعمق في أثر التنظيم والرقابة باعتبارهما أحد المهام الرئيسية للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية للجهاز المصرفي.

ما تميزت به الدراسة:

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت رقابة مؤسسة النقد السعودي التي تقوم بدور البنك المركزي على الأداء المالي في البنوك السعودية، أما الدراسات السابقة فقد تناولت متغيرات تفسيرية مختلفة مثل الاستقرار المالي والسلامة المالية والحوكمة، كما أن البيئة التي طبقت فيها الدراسة الحالية هي البيئة السعودية بينما طبقت الدراسات السابقة في بيئات عربية وأجنبية مختلفة.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

متغيرات الدراسة:

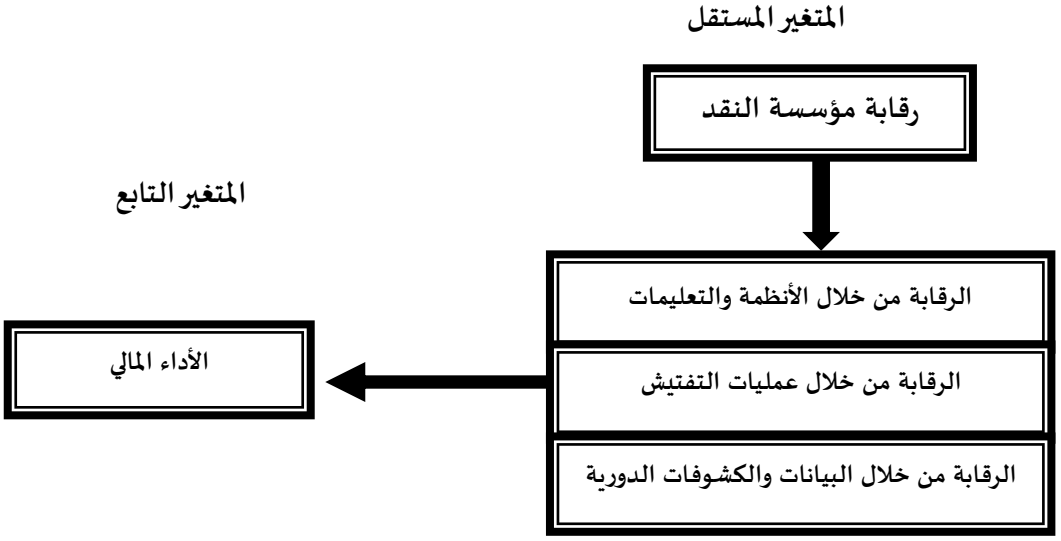

المصدر (اعداد الباحثة)

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مؤسسة النقد قسم الرقابة على البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية البالغ عددهم (330) موظفاً (سكرتارية المدير العام لمراقبة البنوك بمؤسسة النقد، 2018)

عينة الدراسة:

قامت الباحثة باستخدام طريقة العينة العشوائية حيث تم توزيع 120 استبانة وتم اختيار هذا العدد بناء على حجم المجتمع والتحليل الاحصائي المتوافق معها، على عينة الدراسة وتم الحصول على 120 استبانة بنسبة استرداد 100%

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:

توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

جدول رقم(1) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	نسبة مئوية
ذكر	84	70.0
أنثى	36	30.0
المجموع	120	%100

يتبين من جدول (1) أن ما نسبته 70% من عينة الدراسة ذكور، وأن ما نسبته 30% من عينة الدراسة إناث.

توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم(2) توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	نسبة مئوية
بكالوريوس	75	62.5
ماجستير	17	14.2
دكتوراه	3	2.5
أخرى	25	20.8
المجموع	120	%100

يتبين من الجدول (2) أن ما نسبته 62.5% من أفراد العينة من حملة البكالوريوس، وأن ما نسبته 20.8% من أفراد العينة من حملة شهادات أخرى، وأن ما نسبته 14.2% من أفراد العينة من حملة درجة الماجستير، والباقي من حملة الدكتوراه بنسبة 2.5%.

توزيع أفراد العينة حسب متغير الشهادة المهنية:

جدول رقم(3) توزيع أفراد العينة حسب متغير الشهادة المهنية

الشهادة المهنية	العدد	النسبة المئوية %
شهادةSOCP	5	4.2
شهادةCFA	8	6.7
شهادةCPA	6	5.0
أخرى	101	84.2
المجموع	120	100.0%

يتضح من الجدول (3) أن ما نسبته 84.2% من أفراد العينة من حملة شهادات مهنية أخرى، وأن ما نسبته 6.7% من حملة شهادة CFA وأن ما نسبته 5% من حملة شهادة CPA، والباقي من حملة شهادة SOCP.

توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة:

جدول رقم(4) توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	28	**23.3**
من5 حتى 10 سنوات	31	25.8
من 11حتى 15 سنة	61	50.8
أكثر من15 سنة	28	23.3
المجموع	120	100.0%

يتضح من الجدول (4) أن ما نسبته 23.3% من أفراد العينة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، وأن ما نسبته 25.8% من أفراد العينة سنوات الخبرة لديهم من 5-10 سنوات، وأن ما نسبته 50.8% من أفراد العينة سنوات خبراتهم من 10-15 سنة، والباقي أكثر من 15 سنة خبرة بنسبة 23.3%.

توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر:

جدول رقم(5) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30	23	19.2
من30 حتى 40 سنة	56	46.7
من 41حتى 50 سنة	34	28.3
أكثر من50 سنة	7	5.8
المجموع	120	100.0%

يتضح من الجدول (5) أن ما نسبته 19.2% من أفراد العينة أعمارهم أقل من 30 سنة، وأن ما نسبته 46.7% من أفراد العينة أعمارهم من 30-40سنة، وأن ما نسبته 28.3% من افراد العينة أعمارهم من 41-50 سنة، والباقي أعمارهم أكثر من 50 سنة بنسبة 5.8%.

أداة جمع البيانات:

استخدمت الباحثة الاستبانة لقياس "أثر رقابة مؤسسة النقد في الأداء المالي للبنوك السعودية من وجهة نظر العاملين في الرقابة العامة على البنوك"، حيث تعتبر الاستبانة الأداة الرئيسة الملائمة للدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات التي تجري تعبئتها من قبل المستجيب.

وقد قسمت الاستبانة إلى قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن بيانات شخصية عن المستجيب (الجنس، المؤهل العلمي، الشهادة المهنية، سنوات الخبرة، العمر).

القسم الثاني: يمثل عبارات الاستبانة، ويشتمل على 24 عبارة موزعة على ثلاثة مجالات هما:

- المجال الأول: تأثير الرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية على الأداء المالي واشتمل على 8 عبارات.
- المجال الثاني: تأثير الرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية على الأداء المالي واشتمل على 8 عبارات.
- المجال الثالث: تأثير الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية على الأداء المالي ويشتمل على 8 عبارات.

1/5/4 صدق الاستبانة.

1. صدق الاتساق الداخلي Internal Validity

وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

يوضح جدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (6) معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المجال الأول (تأثير الرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية على الأداء المالي) والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط
1	التأكد من سلامة الأنظمة والقوانين والتحقق من كفايتها وانسجامها مع المعايير يؤثر على الأداء المالي.	0.487*
2	التأكد من وجود لائحة بالقوانين والأنظمة التي توضح للعاملين آلية العمل داخل البنك يساهم في الحفاظ على استقرار النظام المالي في البنك.	0.476*
3	مكنت الأنظمة والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد البنوك من ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي مما يؤثر على الأداء المال يضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي.	0.710*
4	أدت الأنظمة والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد إلى اتباع البنوك أفضل الممارسات لتقليل المخاطر المالية وإدارتها بصورة جيدة.	0.520*
5	يوجد دليل مكتوب للأنظمة والتعليمات المتبعة في إدارة البنك كدليل لعمل الموظفين مما يؤثر على الأداء المالي.	0.663*
6	تتدخل السلطات الرقابية في مؤسسة النقد لفرض سيطرتها على البنوك واتخاذ الإجراءات لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ البنوك التزاماتها تجاه المودعين.	0.582*
7	توجد رسالة واضحة بالأنظمة والتعليمات التي تحدد مسئوليات وأهداف دائرة الرقابة في مؤسسة النقد بما يخدم حماية أموال الموعدين في البنوك.	0.558*
8	تؤدي الجهود الإشراقية التي تتبعها مؤسسة النقد إلى ضمان التزام البنوك بالأنظمة والتعليمات الصادرة عنه.	0.555*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة *0.001≤α.

يوضح جدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية α= 0.05 وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (7) معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني (تأثير الرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية على الأداء المالي) والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط
1	تهدف عمليات التفتيش الميداني الذي تقوم به مؤسسة النقد إلى الوقوف على حقيقة المراكز المالية البنوك مما يساهم في تقيم الأداء المالي للبنوك.	0.594*
2	تتم عمليات التفتيش وفقاً لخطة يتم إعدادها سنوياً بعد الأخذ في الاعتبار نقاط القوة والضعف لكل بنك والتقارير التي تم إعدادها مسبقاً عنه مما يؤثر على الأداء المالي في البنوك.	0.707*
3	المعلومات المُرسلة من البنوك تُمكن مؤسسة النقد من التأكد من التزامها بالضوابط الرقابية الاحترازية وتقييم المخاطر الكامنة في أعمالها مما يساهم في استقرار النظام المالي في البنك.	0.396*
4	التفتيش الذي تقوم به مؤسسة النقد بصورة دورية يساعد في التأكد من معرفة التزام البنوك بالموجهات والتعليمات وكفاءة الإدارة وأنظمة الرقابة الداخلية مما يؤثر على الأداء المالي في البنوك.	0.740*
5	تقوم مؤسسة النقد بمد البنوك بنتائج التفتيش التقويمي لأدائهم المالي مما يمكن أن يساعدها في اتخاذ وتنفيذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.	0.633*
6	تراعي فرق التفتيش التابعة لمؤسسة النقد حجم وطبيعة المخاطر المالية بالبنوك عند قيامها بإجراء التفتيش التقويمي.	0.539*
7	آليات تدخل مؤسسة النقد تحد من انهيار البنوك وذلك من خلال التنبيه للمخاطر التي تتعرض لها البنوك بصورة منفردة وتقديم الدعم الفني المناسب لها.	0.663*

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط
8	الرقابة المصرفية التي تمارسها مؤسسة النقد على البنوك التي تتصف بضعف مؤشرات السلامة المالية تعتبر فعالة في تحسين مؤشراتها المالية.	0.581*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة *0.001≤α.

يوضح جدول (8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية α= 0.05 وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (8) معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث (تأثير الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية على الأداء المالي) والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط
1	الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية يعزز من السلامة المالية للبنوك ويساهم في تطوير قدرتها على مواجهة الأزمات المالية مما يؤدي إلى المحافظة على الأداء المالي.	0.703*
2	تساهم الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في تحديد الانحرافات في الأداء المالي وتصحيحها والعمل على حل مشاكلها.	0.747*
3	توجه مؤسسة النقد البنوك بإيقاف الأنشطة المصرفية التي تهدد الأداء المالي بناءً على البيانات في الكشوفات الدورية المسلمة له.	0.668*
4	تطالب مؤسسة النقد البنوك بإعداد بيانات دورية ربع سنوية ونصف سنوية وسنوية ليتم المقارنات من أجل التأكد من سلامة الأداء المالي للبنوك.	0.771*
5	تفيد الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في ضمان عدم اتساع الأزمات المصرفية ومنع انتقالها من مصرف لآخر مما يساعد في سلامة الأداء المالي لقطاع البنوك.	0.754*
6	تساهم الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في تقديم برامج الاصلاح المناسبة لبعض البنوك المتعثرة والضعيفة من أجل المحافظة على أدائها المالي.	0.739*
7	تفيد الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في تقديم إجراءات وقائية للبنوك التي تتصف بسلامة مؤشراتها المالية لضمان استمرارية بقائها وحافظتها على الأداء المالي السليم.	0.792*
8	تفيد الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في تحليل ومراجعة البيانات التي ترد إليها من البنوك بشكل دوري مثل البيانات المالية المتعلقة بالتمويل الممنوح والاستثمارات ورأس المال ومستويات السيولة وموقف بناء المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة، ويتم تحليل ودراسة البيانات من أجل الحفاظ على الأداء المالي للبنوك.	0.776*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة *0.001≤α.

الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات البحث بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان. وللتحقق من الصدق البنائي قامت الباحثة بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة كما في جدول (9).

جدول(9) معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.

الرقم	المجال	معامل للارتباط
1	تأثير الرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية على الأداء المالي	0.816*
2	تأثير الرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية على الأداء المالي	0.860*
3	**تأثير الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية على الأداء المالي**	0.836*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة *0.001≥α

يتضح من جدول (9) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً وبدرجة معقولة عند مستوي معنوية α= 0.05 وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

ثبات الاستبانة Reliability

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تمت إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تمت إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحققت الباحثة من ثبات استبانة البحث من خلال ما يلي

معامل ألفا كرو نباخ Cranach's Alpha Coefficient :

استخدمت الباحثة طريقة ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة وبعد حساب معامل ألفا كرو نباخ لثبات الاستبانة تبين أن معاملات ثبات المجالات التي تكونت منها الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات مما جعل الباحثة يطمئن إلى تطبيقها. وكانت النتائج مبينة في جدول (10).

جدول (10) معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المجال	معامل ألفا كرو نباخ
1	تأثير الرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية على الأداء المالي	0.701
2	تأثير الرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية على الأداء المالي	0.759
3	تأثير الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية على الأداء المالي	0.882
	الكلي	0.889

واضح من النتائج الموضحة في جدول (10) أن قيمة معامل ألفا كرو نباخ كانت مرتفعة لكل مجال من مجالات الاستبانة حيث تتراوح بين (0.701، 0.882). كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة (0.889)، وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هناك علاقة في الملحق (1) قابلة للتوزيع. وبذلك يكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبانة البحث مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المطبقة في الدراسة:

قامت الباحثة بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وتفيد الباحثة في وصف عينة البحث المبحوث.
2. اختبار ألفا كرو نباخ (Cranach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3. استخدمت الباحثة معامل الارتباط بيرسون لقياس الصدق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة
4. اختبار (T) لعينة واحدة متجانسة لاختبار الفرضيات
5. اختبار التوزيع الطبيعي

التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة:

اختبار التوزيع الطبيعي:

لتطبيق الاختبارات المعملية التي اقترحها الباحثة لتحليل بيانات البحث، يجب توافر شروط معينة لتطبيق هذا الاختبارات أهمها بان البيانات تتبع توزيع طبيعي، وللتأكد من ذلك استخدمت الباحثة اختبار التوزيع الطبيعي وكانت النتائج كما يلي:

H0: لا يوجد دليل بان بيانات البحث لا تتبع التوزيع الطبيعي

جدول (11) اختبار كولمجروف سيمرنوف(KOLOMOGROV-SMIRNOV)

المجال	قيمة Z	SIG	الفرضية	النتيجة
تأثير الرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية على الأداء المالي	0.840	0.481	قبول H0	يتبع التوزيع الطبيعي
تأثير الرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية على الأداء المالي	0.954	0.421	قبول H0	يتبع التوزيع الطبيعي
تأثير الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية على الأداء المالي	1.02	0.110	قبول H0	يتبع التوزيع الطبيعي
الإجمالي	1.05	0.222	قبول H0	يتبع التوزيع الطبيعي

وبناء علية فإن الاختبارات المقترحة صالحة للوصول إلى نتائج صحيحة.

4- عرض نتائج البحث واختبار فروضه:

للإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضيات لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام اختبارT لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، فإذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فانه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط الأفراد حول الظاهرة موضع البحث لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كأن متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية

درجة الموافقة المتوسطة وهي 3.وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

- **إجابة السؤال الأول: هل تؤثر الرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية على الأداء المالي؟**

وسيتم الإجابة عن هذا السؤال من خلال اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على:

يوجد أثر للرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية على الأداء المالي من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك.

تحليل فقرات مجال " تأثير الرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية على الأداء المالي " حيث تم استخدام اختبار Tلمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (12).

جدول (12) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " تأثير الرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية على الأداء المالي"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1	التأكد من سلامة الأنظمة والقوانين والتحقق من كفايتها وانسجامها مع المعايير يؤثر على الأداء المالي.	3.88	77.50%	9.92	0.000*	6
2	التأكد من وجود لائحة بالقوانين والأنظمة التي توضح للعاملين آلية العمل داخل البنك يساهم في الحفاظ على استقرار النظام المالي في البنك.	4.35	87.00%	25.10	0.000*	1
3	مكنت الأنظمة والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد البنوك من ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي مما يؤثر على الأداء المال يضمان كفاءة عمل الجهاز المصر فيضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي.	3.82	76.33%	9.22	0.000*	7
4	أدت الأنظمة والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد إلى اتباع البنوك أفضل الممارسات لتقليل المخاطر المالية وإدارتها بصورة جيدة.	4.06	81.17%	17.12	0.000*	3
5	يوجد دليل مكتوب للأنظمة والتعليمات المتبعة في إدارة البنك كدليل لعمل الموظفين مما يؤثر على الأداء المالي.	3.66	73.17%	7.40	0.000*	8
6	تتدخل السلطات الرقابية في مؤسسة النقد لفرض سيطرتها على البنوك واتخاذ الاجراءات لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ البنوك التزاماتها تجاه المودعين.	4.07	81.33%	15.29	0.000*	4
7	توجد رسالة واضحة بالأنظمة والتعليمات التي تحدد مسئوليات وأهداف دائرة الرقابة في مؤسسة النقد بما يخدم حماية أموال الموعدين في البنوك.	4.03	80.67%	14.77	0.000*	2
8	تؤدي الجهود الإشرافية التي تتبعها مؤسسة النقد إلى ضمان التزام البنوك بالأنظمة والتعليمات الصادرة عنه.	4.00	80.00%	13.89	0.000*	5
	جميع فقرات المجال معاً	3.98	79.65%	22.98	0.000*	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

التحليل يوضح بأن عبارة (التأكد من وجود لائحة بالقوانين والأنظمة التي توضح للعاملين آلية العمل داخل البنك يساهم في الحفاظ على استقرار النظام المالي في البنك) احتلت الترتيب الأول، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة على توافر هذه الالتزام من وجهة نظر أفراد الدارسة=4.35 درجة من 5 درجات، بوزن نسبي87%، كما تبين أن المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة على هذه الفقرة في مجتمع البحث يرتفع بشكل ذي دلالة إحصائية عن القيمة3، حيث كانت القيمة موجبة للإحصاء T-Test للفرق بين متوسط هذا العنصر والقيمة 3=(25.10)، وهي اكبر من القيمة الحرجة(1.96) وبذلك يعتبر ((التأكد من وجود لائحة بالقوانين والأنظمة التي توضح للعاملين آلية العمل داخل البنك يساهم في الحفاظ على استقرار النظام المالي في البنك)) من وجهة نظر أفراد البحث(مستوى مرتفع جدا)

وهذا يدل على صحة الفرض الأول بمعني أنه يوجد تأثير للرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية على الأداء المالي من منظور العاملين.

- **إجابة السؤال الثاني**: هل تؤثر الرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية على الأداء المالي؟

وسيتم من خلال اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على:

يوجد أثر للرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية على الأداء المالي من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك.

تحليل فقرات مجال "تأثير الرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية على الأداء المالي"، تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا النتائج موضحة في جدول (13).

جدول (13) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " تأثير الرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية على الأداء المالي "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1	تهدف عمليات التفتيش الميداني الذي تقوم به مؤسسة النقد إلى الوقوف على حقيقة المراكز المالية البنوك مما يساهم في تقيم الأداء المالي للبنوك.	3.98	79.67%	14.05	0.000*	4
2	تتم عمليات التفتيش وفقاً لخطة يتم إعدادها سنوياً بعد الأخذ في الاعتبار نقاط القوة والضعف لكل بنك والتقارير التي تم إعدادها مسبقاً عنه مما يؤثر على الأداء المالي في البنوك.	3.79	75.83%	9.29	0.000*	8
3	المعلومات المُرسلة من البنوك تُمكن مؤسسة النقد من التأكد من التزامها بالضوابط الرقابية الاحترازية وتقييم المخاطر الكامنة في أعمالها مما يساهم في استقرار النظام المالي في البنك.	4.02	80.33%	17.92	0.000*	2
4	التفتيش الذي تقوم به مؤسسة النقد بصورة دورية يساعد في التأكد من معرفة التزام البنوك بالموجهات والتعليمات وكفاءة الإدارة وأنظمة الرقابة الداخلية مما يؤثر على الأداء المالي في البنوك.	3.90	78.00%	9.95	0.000*	5
5	تقوم مؤسسة النقد بمد البنوك بنتائج التفتيش التقويمي للاداهم المالي مما يمكن أن يساعدها في اتخاذ وتنفيذ الاجراءات التصحيحية المناسبة.	4.00	80.00%	16.26	0.000*	3

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
6	تراعي فرق التفتيش التابعة لمؤسسة النقد حجم وطبيعة المخاطر المالية بالبنوك عند قيامها بإجراء التفتيش التقويمي.	3.79	75.83%	10.10	0.000*	7
7	آليات تدخل مؤسسة النقد تحد من انهيار البنوك وذلك من خلال التنبيه للمخاطر التي تتعرض لها البنوك بصورة منفردة وتقديم الدعم الفني المناسب لها.	4.04	80.83%	14.79	0.000*	1
8	الرقابة المصرفية التي تمارسها مؤسسة النقد على البنوك التي تتصف بضعف مؤشرات السلامة المالية تعتبر فعالة في تحسين مؤشراتها المالية.	3.82	76.33%	10.29	0.000*	6
	جميع فقرات المجال معاً	3.92	78.35%	20.10	0.000*	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05≥α.

أن عبارة (آليات تدخل مؤسسة النقد تحد من انهيار البنوك وذلك من خلال التنبيه للمخاطر التي تتعرض لها البنوك بصورة منفردة وتقديم الدعم الفني المناسب لها) احتلت الترتيب الأول، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة على توافر هذه الالتزام من وجهة نظر أفراد الدارسة=4.04 درجة من 5 درجات، بوزن نسبي80.83%، كما تبين أن المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة على هذه الفقرة في مجتمع البحث يزيد بشكل ذي دلالة إحصائية عن القيمة3، حيث كانت القيمة موجبة للإحصاء T-Test للفرق بين متوسط هذا العنصر والقيمة 3=(14.79)، أكبر من القيمة الحرجة(1.96).

وهذا يدل على صحة الفرض الثاني بمعني أنه يوجد تأثير للرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية على الأداء المالي من منظور العاملين.

- **إجابة السؤال الثالث:** هل تؤثر الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية على الأداء المالي؟

وسيتم من خلال اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على:

يوجد أثر للرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية على الأداء المالي من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك.

تحليل فقرات مجال "تأثير الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية على الأداء المالي"، تم استخدام اختبار Tلمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3.النتائج موضحة في جدول (14).

جدول (14) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " تأثير الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية على الأداء المالي "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1	الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية يعزز من السلامة المالية للبنوك ويساهم في تطوير قدرتها على مواجهة الأزمات المالية مما يؤدي إلى المحافظة على الأداء المالي.	4.03	80.67%	16.82	0.000**	5

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
2	تساهم الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في تحديد الانحرافات في الأداء المالي وتصحيحها والعمل على حل مشاكلها.	4.04	80.83%	15.46	0.000**	4
3	توجه مؤسسة النقد البنوك بإيقاف الانشطة المصرفية التي تهدد الأداء المالي بناءً على البيانات في الكشوفات الدورية المسلمة له.	3.95	79.00%	12.12	0.000**	8
4	تطالب مؤسسة النقد البنوك بأعداد بيانات دورية ربع سنوية ونصف سنوية وسنوية ليتم المقارنات من أجل التأكد من سلامة الأداء المالي للبنوك.	4.07	81.33%	15.29	0.000**	2
5	تفيد الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في ضمان عدم اتساع الأزمات المصرفية ومنع انتقالها من مصرف لآخر مما يساعد في سلامة الأداء المالي لقطاع البنوك.	4.03	80.67%	16.23	0.000**	6
6	تساهم الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في تقديم برامج الاصلاح المناسبة لبعض البنوك المتعثرة والضعيفة من أجل المحافظة على أدائها المالي.	3.96	79.17%	16.07	0.000**	7
7	تفيد الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في تقديم إجراءات وقائية للبنوك التي تتصف بسلامة مؤشراتها المالية لضمان استمرارية بقائها ومحافظتها على الأداء المالي السليم.	4.08	81.67%	17.12	0.000**	1
8	تفيد الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في تحليل ومراجعة البيانات التي ترد إليها من البنوك بشكل دوري مثل البيانات المالية المتعلقة بالتمويل الممنوح والاستثمارات ورأس المال ومستويات السيولة وموقف بناء المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة، ويتم تحليل ودراسة البيانات من أجل الحفاظ على الأداء المالي للبنوك.	4.05	81.00%	17.12	0.000**	3
	جميع فقرات المجال معاً	4.03	80.54%	21.10	0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05≥α.

أن عبارة (تفيد الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في تقديم إجراءات وقائية للبنوك التي تتصف بسلامة مؤشراتها المالية لضمان استمرارية بقائها ومحافظتها على الأداء المالي السليم) احتلت الترتيب الأول، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة على توافر هذه الالتزام من وجهة نظر أفراد الدارسة=4.08 درجة من 5 درجات، بوزن نسبي81.67%، كما تبين أن المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة على هذه الفقرة في مجتمع البحث يرتفع بشكل ذي دلالة إحصائية عن القيمة3، حيث كانت القيمة موجبة للإحصاء T-Test للفرق بين متوسط هذا العنصر والقيمة 3=(17.12)، وهي اكبر من القيمة الحرجة(1.96)

وهذا يدل على صحة الفرض الثالث بمعني أنه يوجد تأثير للرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية على الأداء المالي من منظور العاملين.

- **إجابة السؤال الرئيسي للدراسة:** ما أثر رقابة مؤسسة النقد على الأداء المالي في البنوك السعودية من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك؟

تحليل جميع مجالات "ما أثر رقابة مؤسسة النقد على الأداء المالي في البنوك السعودية من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك "، تم استخدام اختبار Tلمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (15).

جدول (15) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع مجالات ما أثر رقابة مؤسسة النقد على الأداء المالي في البنوك السعودية من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك

المجال	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
تأثير الرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية على الأداء المالي.	3.98	79.65%	22.98	0.000*	2
تأثير الرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية على الأداء المالي.	3.92	78.35%	20.10	0.000*	3
تأثير الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية على الأداء المالي.	4.03	80.54%	21.10	0.000**	1
الإجمالي: ما أثر رقابة مؤسسة النقد على الأداء المالي في البنوك السعودية من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك	3.98	79.51%	25.48	0.000*	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (15) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات ما أثر رقابة مؤسسة النقد على الأداء المالي في البنوك السعودية من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك يساوي 3.98 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي79.51%، قيمة الاختبار25.48 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي 0.00لذلك تعتبر المجالات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني ان هناك قبول بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات المجال مما يعني بأن هناك تأثير لرقابة مؤسسة النقد على الأداء المالي في البنوك السعودية من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك بنسبة 79.51%.

خلاصة النتائج:

من خلال تحليل البيانات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. يساهم التأكد من وجود لائحة بالقوانين والأنظمة لتوضيح آلية العمل داخل البنك للعاملين في الحفاظ على استقرار النظام المالي في البنك.
2. توجد رسالة واضحة بالأنظمة والتعليمات التي تحدد مسئوليات وأهداف دائرة الرقابة في مؤسسة النقد بما يخدم حماية أموال الموعدين في البنوك.
3. المعلومات المُرسلة من البنوك تُمكن مؤسسة النقد من التأكد من التزامها بالضوابط الرقابية الاحترازية وتقييم المخاطر الكامنة في أعمالها مما يساهم في استقرار النظام المالي في البنك.

4. آليات تدخل مؤسسة النقد تحد من انهيار البنوك وذلك من خلال التنبيه للمخاطر التي تتعرض لها البنوك بصورة منفردة وتقديم الدعم الفني المناسب لها.
5. تطالب مؤسسة النقد البنوك بإعداد بيانات دورية ربع سنوية ونصف سنوية وسنوية ليتم المقارنات من أجل التأكد من سلامة الأداء المالي للبنوك.
6. تفيد الرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في تقديم إجراءات وقائية للبنوك التي تتصف بسلامة مؤشراتها المالية لضمان استمرارية بقائها ومحافظتها على الأداء المالي السليم.
7. يوجد أثر للرقابة من خلال الأنظمة والتعليمات في البنوك السعودية على الأداء المالي، كما يوجد أثر للرقابة من خلال عمليات التفتيش في البنوك السعودية على الأداء المالي، كما يوجد أثر للرقابة من خلال البيانات والكشوفات الدورية في البنوك السعودية على الأداء المالي من منظور العاملين في الرقابة العامة على البنوك.

التوصيات والمقترحات

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها توصى الباحثة وتقترح بما يلي:

1. أن تمكن الأنظمة والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد البنوك السعودية من ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي.
2. من الأفضل أن يوجد دليل مكتوب للأنظمة والتعليمات المتبعة في إدارة البنك كدليل لعمل الموظفين.
3. ضرورة أن تتم عمليات التفتيش وفقاً لخطة يتم إعدادها سنوياً بعد الأخذ في الاعتبار نقاط القوة والضعف لكل بنك والتقارير التي تم إعدادها مسبقاً عنه.
4. أن تراعي فرق التفتيش التابعة لمؤسسة النقد حجم وطبيعة المخاطر المالية بالبنوك عند قيامها بإجراء التفتيش التقويمي.
5. ضرورة أن توجه مؤسسة النقد البنوك بإيقاف الأنشطة المصرفية التي تهدد الأداء المالي بناءً على البيانات في الكشوفات الدورية المسلمة له.
6. أن تقدم مؤسسة النقد برامج الاصلاح المناسبة لبعض البنوك المتعثرة والضعيفة من أجل المحافظة على أدائها المالي.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو صبحا، سليمان (2011) "**الإدارة المالية**"، جامعة القدس المفتوحة، الخليل، فلسطين.
- أحمد، عبد الرحمن (2014). **اقتصاديات البنوك**، دار الجامعة المصرية، الاسكندرية.
- اسماعيل، عوض فاضل (2013). **النقود والبنوك**، دار جليس الزمان للطباعة والنشر، عمان، الأردن
- بن ساسي، إلياس (2011). **التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس وتطبيقات**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- التميمي، وقدومي (2002). **تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (1998 – 2002)-(عينة مختارة-دراسة مقارنة)**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية.

- حدة، رايس (2012). **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية**، عمان، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- الخطيب، محمود (2012) **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، ط2، دار الحامد، عمان، الأردن.
- ذيب، سوزان، وآخرون (2012). **إدارة المخاطر**، عمان (الأردن)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الزعبي، فواز (2014) **أصول محاسبة البنوك في الأردن**، عمان (الأردن): دار وائل للنشر والتوزيع.
- سفيان أو عمران (2017) **أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي**، جامعة محمد خصر بسكرة، الجزائر.
- طالب، علاء (2013) **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصاريف**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عقل، مفلح(2011)، **مقدمة في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، نشر بدعم من البنك العربي، عمان، الأردن.
- عمر، عصام (2013). **البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي – نظرية التمويل الاسلامي – البنوك الاسلامية)**، الاسكندرية، مصر، دار التعليم الجامعي.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- AdianaApatachioae,(2013) **Central Banks and Financial Stability**, published scientific paper, practical application science, Faculty of Economic and business administration, AlexandruIoanCuza university, Romania, volume1, Issue1, pp 245- 253
- AyhanGuney**, (2011) The role Turkish central bank during and after the 2008 financial crisis**, published scientific paper, International business and economics research journal,Clute Institute, Turkey, volume 10, number 12, pp93-96
- Zaman Rashid, Muhammad Arslan, Muhammad Sohail, Dr Rashida Khatoon Malik (2014) **the Impact of Monetary Policy on Financial Performance: Evidence from Banking Sector of Pakistan"**, J. Basic. Appl. Sci. Res., 4(8)119-124, 2014